جمهورية العـراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بابل /كلية الادارة والاقتصاد
قســـم العلـــوم المـالية والمصـــرفية

نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمخاطر المصرفية

بحث تخرج مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية –كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

تقدم به الطالبان

عبد الوهاب عبد الرزاق عبد الوهاب علي احمد نعيم

اشراف

م. ازدهار جاسم محمد

2022 – 2023م بابل 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)

صدق الله العلي العظيم

(سورة ق : اية 18)

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك . ولأتطيب اللحظات إلا بذكرك . . ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك **"الله جل جلاله"**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . . إلى نبي الرحمة ونور العالمين **"سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم"**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . . الى من احمل اسمه بكل افتخار **(والدي العزيز)**

الى معنى الحب . . والى معنى الحنان . . الى بسمة الحياة وسر الوجود . . الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي **(امي الحبيبة)**

الى من اسندني في دراستي وشاركني بحثي تذكاراً وتقديراً استاذتي **(م. ازدهار جاسم محمد)**

اهديكم خلاصة جهدي . . .

الشكر والتقدير

" كن عالما . . فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم " .

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الاستاذة " **م . ازدهار جاسم محمد** " لما قدمته لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر أستاذتنا الكرام واعضاء اللجنة المناقشة ورئاسة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر ، فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث، ولما وصلنا الى ما وصلنا اليه فلهم منا كل الشكر .

المحتويات

اسم الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	**أ**
الاهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
محتويات	**د**
ملخص البحث	**هـ**
المقدمة	**1**
المبحث الاول- منهجية البحث	**4-2**
مشكلة البحث	**3**
اهمية البحث	**3**
اهداف البحث	**4**
فرضية البحث	**4**
منهج البحث .	**4**
اساليب جمع البيانات والمعلومات .	**4**
المبحث الثاني ماهية الرقابة الداخلية	**17-5**
مفهوم الرقابة الداخلية .	**9-6**
انواع الرقابة الداخلية .	**13-9**
مكونات الرقابة الداخلية .	**14-13**
اهداف واهمية الرقابة الداخلية ..	**17-14**
المبحث الثالث- المخاطر المصرفية	**29-18**
ماهية المخاطر المصرفية .	**20-19**
انواع المخاطر المصرفية .	**24-20**
طرق قياس المخاطر .	**25**
دور الرقابة في معالجة المخاطر المصرفية .	**29-26**
المبحث الرابع – الاطار العلمي عرض النتائج وتحليلها	**40-30**
نموذج الاستبيان .	**32-31**
نتائج الاستبيان .	**34-33**
تحليل الاستبيان .	**39-35**
استنتاجات البحث .	**39**
توصيات البحث .	**40**
المصادر	**44-41**

ملخص البحث :

تواجه المصارف العديد من المخاطر المتنوعة والتي تعد من الظواهر الخطيرة التي تتسبب في حالة تحققها هدراً للأموال وتهديداً لخطط التطوير والتنمية المراد تطبيقها للوصول إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها،مما دفع هذه المصارف وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على الرقابة الداخلية للمخاطر المصرفية ودورها الفعال في تعريف وتحديد وقياس ومراقبته المخاطر ومحاولتها السيطرة والإحاطة بالمخاطر المتوقع حدوثها لغرض تطويقها وجعلها في ضمن الحدود المقبولة وعليه بدأت تظهر وتسود الكثير من التشريعات التي تسعى وضع هيكل عام لادارة المخاطر ووضع أطر محددة للمخاطر كافة وانواعها ونطاقها ووضع الحلول المناسبة للسيطرة عليها وتخفيضها للحد الأدنى ويهدف البحث بشكل عام الى التعرف على نظام الرقابة الداخلي وعلاقته بالمخاطر المصرفية و الكشف عن اهمية نظام الرقابة الداخلي بالنسبة الى ادارة المصارف .

افترضت الدراسة ان نظام الرقابة الداخلي يعمل على تقييم وتحسين ادارة المصرف من ناحية علاقتها بالمخاطر و ان المصرفية التي تصاحب عملية التشغيل وتطور النظام بشكل عام ، وتكمن الاهمية في كونها من الجانب العملي تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في المصرف وعلاقتها بالمخاطر المصرفية ، اما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول علاقة الرقابة الداخلية والمخاطر المصرفية في مصرف الرشيد في محافظة بابل ، وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اهمها :

1- يواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة نتيجة توسع أنشطته التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر المالية والمصرفية.
2- يتوقف نجاح ادارة المخاطر على وضع السيناريوهات المحتملة كافة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها وخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ واستخدام نظام الرقابة الداخلية للمخاطر قبل حدوثها.

المقدمة

ظهر نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات على إثر فضيحة التي أكتشفت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تبنى الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٧٧ قانونا سمي باتفاقية الممارسات الأجنبية المشبوهة والذي يلزم المؤسسات الأمريكية بوضع أنظمة للرقابة الداخلية تساعدها على التحكم في المخاطر التي تواجهها، ثم انتشر استخدامه في الدول الأوروبية. أما في المجال البنكي، فقد نصت لجنة بازل على وجوب حرص السلطات النقدية وتأكدها من وضع البنوك أنظمة للرقابة الداخلية تتأقلم مع طبيعة واتساع العمليات التي تقوم بها بهدف ضمان سلامة النظام المصرفي (علي عماد محمد ، 2020، ص 201)

ترتب على اتساع الوحدات المصرفية أفقيا وعموديا انتهاج الإدارة العليا فيها أسلوب الإدارة اللامركزية ، والتي ترتب عليها تفويض كبير للسلطات وتحديد دقيق للواجبات وتوضيح للمسؤوليات، ولكي تضمن الإدارة نجاح أسلوب اللامركزية في إدارة تلك الوحدات البنكية فانه لابد لها القيام بإجراءات رقابية فعالة على الذين فوضت السلطة، ربما أن الإدارة العليا في مثل هذه الحالات لا تستطيع ممارسة كامل العملية الرقابية بنفسها،فقد كان من الضروري أن توظف متخصصين في الرقابة الداخلية تعهد إليهم بمهمة مراجعة العمليات المالية والإدارية والتشغيلية للتأكد من سلامتها واتفاقها مع القوانين والأنظمة والسياسات المرسومة لها(قيروز اوكسل ، 2014، ص 2) .

المبحث الاول

منهجية البحث

- مشكلة البحث .
- اهمية البحث .
- فرضية البحث .
- منهج البحث .
- اساليب جمع البيانات والمعلومات .

المبحث الاول

منهجية البحث

- **مشكلة البحث .**

إن زيادة التطور المصرفي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية زاد من تأثير الميزة التنافسية بين المصارف في تقديم هذه الخدمات ومن ثم تتعرض المصارف الى اختلالات في مركزها المالي نتيجة تعرضها للمخاطر المختلفة، وتكمن مشكلة الدراسة في دور الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر المصرفية والكشف عن نوع المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تتعرض لها المنشأت المالية والمصرفية ، مما يؤدي الى تحمل المصرف خسائر غير متوقعة تؤثر في استقراره المالي وسلامة اداءه.

من خلال ما تقدم تمكن الباحث من طرح التساؤل الآتي : ما العلاقة بين نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المصرفية؟

- **اهمية البحث .**

يتستمد اهمية البحث العلمية من اهمية المصرف والذي يتصف بنشاط خدمي ويهدف الى تحقيق الخدمات المهمة وقد يركز على تقديم خدماته الى المجتمع من خلال تنظيم العمل بصورة صحيحة تحقق للمجتمع واقع افضل وذلك عن طريق النظام الرقابي الداخلي ، وتتجسد اهمية البحث بضرورة استجابة اجهزة الرقابة الداخلية الى التطورات المستمرة والتي تفيد في تحسين ادارة المصارف للتجنب والتعرف على المخاطر المصرفية التي تصاحب هذا التطور .

• اهداف البحث .

تهدف الدراسة الحالية الى :

- التعرف نظام الرقابة الداخلي وعلاقته بالمخاطر المصرفية .
- الكشف عن اهمية نظام الرقابة الداخلي بالنسبة الى ادارة المصارف .

• فرضية البحث .

من اجل دراسة الاشكالية الرئيسية اعتمد الباحث على الفرضيات الاتية :

- يعمل نظام الرقابة الداخلي على تقييم وتحسين ادارة المصرف من ناحية علاقتها بالمخاطر المصرفية التي تصاحب عملية التشغيل وتطور النظام المصرفي بشكل عام.

• منهج البحث .

اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع على تطبيق المنهج " الوصفي التحليلي ".

• اساليب جمع البيانات والمعلومات .

استعمل في البحث طريقة الاستبيان وتم بعد ذلك توزيع اوراق الاستبيان على موظفين احدى المصارف في الجانب العملي اضافة الى الكتب والمواقع الالكترونية و البحوث التي تحتويها شبكة الانترنت .

المبحث الثاني

ماهية الرقابة الداخلية

- مفهوم الرقابة الداخلية .
- أنواع الرقابة الداخلية .
- مكونات الرقابة الداخلية .
- أهداف واهمية الرقابة الداخلية .

المبحث الثاني

ماهية الرقابة الداخلية

أكدت توصيات المنظمات المهنية قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بدعم الإدارات الحكومية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها (فيصل راهي ، بدون سنة ،ص334)، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم وانواع ومكونات الرقابة الداخلية ، اضافة الى اهميتها واهدافها .

- **مفهوم الرقابة الداخلية .**

لقد تعددت المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية فالبعض يضع تعريفاً لها باعتبارها (أسلوبا علمياً أو خطة تنظيمية) ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها والبعض الأخر يعتبرها وظيفة إدارية بحته ذات جانبين الأول ذاتي والثاني موضوعي ، ولعل أول تعريف هو تعريف العالم الفرنسي هنري فايول في كتابة (الإدارة الصناعية والعامة ١٩١٦م) حيث عرف الرقابة بأنها :- (التأكد من أن كل شيء يتم حسب الخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة وهدف الرقابة هو تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل وتمارس الرقابة على الأشياء والناس والإجراءات) (فيصل راهي ، بدون سنة ، ص334) .

تلى هذا التعريف تعريف صادر عن مجمع المحاسبين الأمريكيين عام ١٩٣٦م جاء فيه (الضبط الداخلي والرقابة هو مجموعة المقاييس والطرائق التي تتبناها المؤسسة أو المنشاة نفسها بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية لما هو مقيد في الدفاتر) (فيصل راهي ، بدون سنة، ص 334).

وفي عام 1953 صدر تعريف عن معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا جاء فيه (تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المؤسسة).

كما أوضح المعيار الدولي رقم (315) أن الرقابة الداخلية هي العملية المصممة والمنفذة من أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشان تحقيق أهداف المنشاة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين

والأنظمة المطبقة ويستتبع ذلك أن الرقابة الداخلية تم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف(فيصل راهي ، بدون سنة ، ص335).

ولقد عرفت لجنة طرائق التدقيق Committee on Auditing Procedures المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية على أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة (فيصل راهي ، بدون سنة ، ص335).

في حين عرفها آخر على إنها (خطة تنظيمية أدارية ومحاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشاة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية) (جمعة ،٢٠٠٠ ، ص٨١) .

وقد ورد أيضا تعريف للرقابة الداخلية في الفقرة (8) من معيار التدقيق الدولي رقم (400) جاء فيه أن تعبير(نظام الرقابة الداخلية) يعني كافة السياسات والإجراءات(الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشاة لمساعدتها ،قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفؤ،المتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطاء ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وأعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب ،ويشمل نظام الرقابة الداخلية على أمور ابعد من ذلك المتصلة مباشرة بوظائف النظام المحاسبي وهي (فيصل راهي واخرون ، بدون سنة ، ص 335) :-

أ- (بيئة النظام) وتعني الموقف العام للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشاة ، ولبيئة الرقابة تأثير على فاعلية بعض إجراءات الرقابة.ففي بيئة رقابة قوية مثلا كتلك التي تستخدم الموازنات التقديرية بشكل محكم وتوظف التدقيق الداخلي بشكل فعال ،فان ذلك سيكمل بدرجة مهمة بعض إجراءات الرقابة ،ومع ذلك فالبيئة القوية لا تستطيع لوحدها ضمان فاعلية نظام الرقابة الداخلية ،وتتضمن العوامل التي تنعكس في بيئة الرقابة مايلي:-

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له
- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل

– الهيكل التنظيمي للمنشاة وطرق إناطة الصلاحيات والمسؤوليات نظام الرقابة الإدارية والمتضمن وظيفة التدقيق الداخلية والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الواجبات .

ب –(إجراءات الرقابة) وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشاة وتتضمن إجراءات الرقابة المحددة ما يلي:–

– تقديم التقارير واختبار وتأييد المطابقات.

– فحص الدقة الحسابية للسجلات

– السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب .(المعيار الدولي للتدقيق رقم 400)

ولقد ورد تعريف لمفهوم الرقابة الداخلية من ضمن فقرات دليل الرقيب المالي الصادر عن ديوان الرقابة المالية جاء فيه (هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها أدارة المنشاة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولتحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة).(دليل الرقيب المالي ، بدون سنة ، ص 11)

وكذلك عرف نظام الرقابة الداخلية على انه مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها أدارة المنشاة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولتحقيق الكفاءة الإنتاجية ، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة (فيصل راهي واخرون ، بدون سنة ، ص 337) .

كان للتطور في حجم المشروعات وظهور الإدارة العلمية الحديثة وأساليبها المتطورة اثر واضح في تطور تعريف الرقابة الداخلية ، ويمكن تعريفها في ضوء المراحل التي مرت بها ، فعندما كانت الشركات الفردية هي الشكل السائد للمشروعات فان موضوع الرقابة الداخلية كان مقتصرا على إجراءات للاحتياط ضد الأخطاء والتلاعب في القيود المحاسبية (الجميلي ،٢٠٠٠، ص ٣٧) .

وبعد التوسع الذي حصل في العديد من الشركات فقد حدث تطور في تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء والغش بالإضافة إلى حماية النقدية والموجودات الأخرى، وفي هذه المرحلة أطلق المحاسبون على الرقابة الداخلية مصطلح الضبط الداخلي ، ويبدو ذلك واضحا في التعريف الذي أورده المعهد

الأمريكي للمحاسبين في عام 1936. حيث عرف الرقابة الداخلية على إنها (مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبناها الشركة بقصد حماية النقد والموجودات الأخرى وكذلك ضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر) (عثمان،١٩٩٩ ، ص 35).

ولما زاد الاهتمام بالتوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المشروع ونتيجة لذلك تطور تعريف الرقابة الداخلية بحيث شمل الطرق والأساليب للارتقاء بالكفاءة والإنتاجية إلى جانب حماية موجودات الشركة وضمان الدقة الحسابية للعمليات وضمانا لحسن سير العمل في الشركات فان الرقابة الداخلية تشمل على (نظام الضبط الداخلي ، التدقيق الداخلي ، رقابة الموازنة ، وسائل أخرى كالتكاليف المعيارية والتقارير الدورية) (عثمان،١٩٩٩ ،ص ٣٧) ، فيما عرفها آخرون بأنها: تتضمن خطة تنظيمية وكل الطرق المتناسقة والإجراءات المتخذة داخل المشروع لحماية موجوداتها وضبط ودقة وجدارة بياناتها المحاسبية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات المفروضة من قبل الإدارة . (ثامر محمد ، 2010 ، ص 177).

- **أنواع الرقابة الداخلية .**

من الممكن تحديد أنواع الرقابة الداخلية وفق (المدلل ، 2007) بثلاث أنواع وكما في ادناه:

1- **الرقابة الداخلية المالية:** وهي الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية واية متطلبات اخرى موضوعة مسبقاً.
2- **الرقابة الداخلية التشغيلية:** ويعد هذا النوع من الرقابة هو المجال غير التقليدي للرقابة الداخلية، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، ويطلق عليه البعض اسماء اخرى مثل تدقيق الأداء ويسعى هذا النوع من الرقابة الداخلية الى فحص وتقييم اعمال المنظمة ككل لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدما ومتفق عليها مع الجهات العليا في المنظمة، كما يعرفه البعض بانه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية او المنظمة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وادائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية.

3- **الرقابة الداخلية لأغراض خاصة:** وهذا النوع يتعلق بالرقابة التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ، ويتفق من حيث الأسلوب او النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة الرقابة الداخلية ويشمل عادة عمليات التفتيش الفجائية والتي تهدف لاكتشاف الغش او الفساد واجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع (المدلل، 2007 ، ص 55-58).

بينما تتمثل انواع الرقابة الداخلية وفق (عبد الفتاح الصحن واخرون ، 1989) في الأتي :

1- **الرقابة المحاسبية** : عرفت بأنها الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات والسجلات التي تهدف الى المحافظة على المشروع وضمان كفاءة إستخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المالية عن طريق التحقق مما يلي :

- العمليات التي تم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة سواء كانت عامة أو خاصة .

- العمليات قد تم إثباتها في السجلات والدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ويمكن الإعتماد عليها والتغيرات في أصول المشروع .

- التصرف في الأصول يتم وفقا لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة .

يتضح بأن الرقابة الداخلية معنية بتحقيق هدف ضمان الدقة المحاسبية والمستندية والتسجيل الصحيح والمناسب للعمليات المالية وتلخيصها (من بين اهداف الرقابة الداخلية وغايتها من حيث من حيث التأكد من وجود الحماية الكافية للأصول والسياسات الإدارية ضد الإنحراف عن التطبيق ، وخدمات إنشائية يضمن وجودها وفاعلية الأداء نحو البيانات والمعلومات المقدمة إليها) (عبد الفتاح الصحن واخرون ، 1989 ، ص 18) .

2- **الرقابة الإدارية** : تختص بتحقيق هدف دعم الكفاية الإنتاجية وتشجيع الإلتزامات بالسياسات الإدارية والموضوعية ويدير نشاطها بشكل مريح وتنتج منتجا مقبولا بأقل تكلفة ممكنة ، وتقدم منتجات جديدة أو محسنة ، أو تستبدل المنتجات القديمة بمنتجات جديدة يتحقق ذلك من خلال إيجاد سياسات جديدة تؤدي الى الإنتاج والتوزيع والأبحاث الأكثر كفاءة ، وإختيار الأفراد على أساس سليم وتدريبهم وتعويضهم ومكافأتهم وتوصيل

الرسائل التي تؤثر على سياستهم اليهم عن طريق الوسائل المختلفة تقوم الرقابة الداخلية بوظائفها إتجاه أصحاب رأس المال وإتجاه المجتمع ككل ولكي يتحقق نظام إداري ورقابي فعال لا بد من تواجد ثلاثة عناصر أساسية هي (عباس الشافعي ، 1997، ص 12) :

- وجود بعض المقاييس للأداء ، وبعض المعايير الأساسية لما يجب أن يتحقق .
- وجود نظام للإتصالات يعطي الأشخاص المراقبين المعلومات المناسبة عن أداء الوحدة موضوع المراقبة .
- وجود سياسة تمكن الشخص الذي يقوم بالرقابة أن يلزم الذين يقومون بالأداء بتغيير سلوكهم يحققو المعايير المطلوبة .

يتضح بأن الرقابة الإدارية ينحصر نشاطها في دعم الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة ، وتحقيق هدف الكفاية الإنتاجية من خلال إيجاد سياسات جديدة تؤدي الى انتاج أكثر كفاءة .

3- **الرقابة التنظيمية** : إن أساس الرقابة الداخلية في المشروع هو وجود تنظيم داخلي يعبر عنه بالهيكل للمشروع والعلاقات بين الإدارات والاقسام ، ويضيف هذا الهيكل ويحدد القنوات التي تعمل على تحقيق أهداف المشروع بإنسياب العمل من خلال هذه القنوات وإعتراف الإدارة بأهمية الرقابة الإدارية وأصبحت المراجعة الداخلية الأداة لتحقيق الرقابة الفعالة وخدماتها ، كما أنها تمثل خدمات وقائية وأن وجود رقابة تنظيمية جيدة من ضروريات نجاح المشروع وعليه يرى الأتي (يوسف محمود ، 2009، ص 29).

- خطوط ومستويات المسئولية .
- سلطات وواجبات كل وحدة من وحدات المشروع ولكل واحد من العاملين .
- الإطار الذي يحكم تفويض السلطة و وحدود التفويض

يتضح بأن إدارة الرقابة تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة وتعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية .

4- **الرقابة المالية** : عملية دائمة ومستمرة تدور مع المال وجوداً وعدما ، وتعتبر الرقابة المالية ركنا من أركان الإدارة المالية في الدولة الحديثة ، وتحتل مكانا هاما بين التخطيط

والتنظيم والتوجيه ، ويرتبط كل منها بالآخر إرتباطاً وثيقا فبدون التخطيط لا توجد رقابة ، وتهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الأموال العامة ويتضح بأن الإدارة هي تصحيح للمعلومات الخاطئة في الرقابة الداخلية المحاسبية وتعتبر من أهم الأدوات الرقابية التي يعتمد عليها في المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من التلاعب والغش.

5- **الضبط الداخلي** : يقصد بالضبط الداخلي مجموعة من الوسائل والمقاييس ، ويهدف الى حماية الموجودات من السرقة والضياع والتلف ، ويعتمد الضبط الداخلي على تقييم العمل ، وتحديد الصلاحيات والإختصاصيات ، وفصل الواجبات المتعارضة(عطا الله احمد، 2009، ص 50) ، يمكن تحديد علاقة الضبط الداخلي في علاقته بالافراد او الطرق المحاسبية وبنظام المراجعة الداخلية على النحو التالي(يحيى حسين ، 1997، ص 114-115) :

أولا : الضبط الداخلي وعلاقته بالإفراد ، وتتمثل في :

- أن لا يكون هنالك شخص معين مسؤول عن عملية معينة بأكملها .
- أن لا تكون المسؤلية محددة تحديدا قاطعا .
- من الضروري إختيار الإفراد وتدريبهم بعناية كبيرة .
- ينبغي تناوب الإفراد على الوظيفة أو العمل الواحد كلما كان ذلك ممكنا
- أن يكون هنالك نظام للحوافز والمكافأت

ثانياً : الضبط الداخلي وعلاقته بالطرق المحاسبية ، وتتمثل في :

- فصل عمليات المحاسبة عن عمليات المشروع عن العمليات الأخرى .
- إعداد تقارير الأداء لمتابعة الأداء الجاري .
- إستخدام أدلة او براهين الدقة التلقائية بإستمرار
- أن تكون التعليمات او التوجيهات مكتوبة .

ثالثاً : الضبط الداخلي وعلاقته بالمراجعة الداخلية ، وتتمثل في :

- مراعاة وفحص دقة وملائمة نظام الضبط الداخلي بمعرفة المراجع .
- إجراء مراجعات دورية للضبط الداخلي في التشغيل لمنع اي قصور في الإجراءات المستخدمة .

يتضح بأن الضبط الداخلي عملية روتينية لضبط العمل اليومي بها يختص بالعمليات التي تجريها المنشاءة بإستمرار ومن مقتضى هذا يمكن تقييم العملية الواحدة الى خطوات يقوم بها مجموعة من الموظفين فيكون عمل موظف واحد مكمل للموظف الآخر وخاضع لمراجعته على أن يقوم موظف ثالث بإثباته بغرض منع الأخطاء والتلاعب(محمد سمير واخرون ، 1996، ص 39-40).

• مكونات الرقابة الداخلية .

في عام 1992 أصدرت لجنة COSO وهي إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي تقريرا بعنوان (الإطار المتكامل للرقابة الداخلية) ووفقاً لهذا التقرير فقد حددت اللجنة مكونات الرقابة الداخلية بخمس مكونات هي (الحيالي، 2011،ص 20):

1- بيئة الرقابة: تعني بيئة الرقابة كافة السياسات والتصرفات التي تعكس توجهات الادارة بخصوص الرقابة الداخلية في المنظمة كما ان لها تأثير جوهري على الطريقة التي يتم بها إدارة الأنشطة وتقدير المخاطر كما انها تتأثر بثقافة المنظمة وتأريخها، وتؤثر على وعي الموظفين وسلوكهم .

2- تقدير المخاطر: أن كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من بيئة الرقابة حتى المتابعة ينبغي أن تخضع الى تقييم المخاطر التي تتضمنها، وتقوم الادارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والمخالفات.

3- أنشطة الرقابة: هي السياسات والأنشطة التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها، فهي تساعد على التأكد من أن التصرفات الضرورية يتم اتخاذها لمواجهة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة (الحيالي، 2011،ص 23).

4- المعلومات والاتصالات: لقد أشار المعيار الأمريكي رقم 78 (SAS NO:78) الى أن نظام المعلومات الملائم يهدف الى إضفاء الثقة في التقارير المالية، و يتضمن نظام المعلومات الأساسي الطرائق والسجلات لتحديد وتحليل وتصنيف وتسجيل معاملات المنظمة والإفصاح عنها مع المحافظة على الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، اما الاتصالات فتتضمن الحصول على فهم واضح عن الأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية وتأثيرها على التقارير المالية، كما أن دليل السياسات ودليل التقارير المالية والمحاسبية ودليل الحسابات من مكونات المعلومات والاتصالات.

5- المتابعة: تتعلق أنشطة المتابعة بالتقدير المستمر، او التقدير الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، والذي تقوم به الإدارة لتحديد مدى كفاءة الرقابة الداخلية، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغير في الظروف المحيطة. ويتم ذلك عن طريق دراسة الرقابة الداخلية وتقارير الهيئات التنظيمية وتقارير مراقب الحسابات وغيرها (لطفي، 2005،ص 27).

- **أهداف واهمية الرقابة الداخلية .**

أ- اهداف الرقابة الداخلية :

أصبحت هذه العناصر الأربعة تلقى قبولاً عاماً كهدف لأي نظم للرقابة الداخلية وتتمثل هذه الأهداف في:

أولا : حماية الأصل للمشروع(محمد سمير الصبان ، 2003، ص 198): تتمثل حماية الأصل للمشروع وممتلكاته المختلفة هدفاً رئيسياً من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ حماية أصول المشروع أشكالاً وأساليب مختلفة ومتعددة من الضياع والإشراف والسرقة وتحقق الحماية بالآتي:

- الوقاية من الأخطاء المتعمدة(عبد الفتاح الصحن ، 2004،ص136): وهي التي ترتكب عند معالجة البيانات بقصد إخفاء إنحراف معين أو غش أو إختلاس ويترتب ذلك من ترتيب مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء وتتوافر فيهم سوء النية المبنية مسبقاً لإرتكاب هذه الأخطاء.
- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطيء للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بهذه القواعد عند العتملين في المجال المحاسبي مثل الأخطاء في تسجيل المصروفات في قائمة المركز المالي، أو الأخطاء في ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ أو أخطاء السهو.
- المحافظة على الأصول من الإختلاس والسرقة والغش: يعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة والتي يتم إرتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها والإختلاس والسرقة والغش في أمور مرفوضة يترتب عليها مسائلة الأفراد المسؤلين طبقاً للقانون العام في الدولة.

ثانيا : دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها: يترتب على مزاولة الأنشطة المختلفة مجموعة من العمليات المالية غير المالية التي تطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها ، تنتج هذه العملية عن وجود مبادلة إنتاج المشروع أو خدماتها مع أطراف خارج المنشأة واستخدام وتحويل الأصول داخل المشروع من خلال سلسلة من الخطوات تضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها وتسجيلها دفتريا(عبد الفتاح محمد الصحن ، 2004، ص 132-133).

- التصريح بالعمليات: تضمن هذه الخطوات مجموعة من السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراء التبادل التجاري وعمليات التمويل أو استخدام الأصول في أغراض محددة ولتحقيق أهداف معينة ولا يجوز للمسؤليين عن عمليات البيع منح هذا الخصم لعميل آخر إلا بعد موافقة الإدارة(عبد الفتاح محمد الصحن ، 2004، ص 140).
- تنفيذ العمليات: تتمثل الخطوة الثانية لعملية المبادلة التي تنتج عنها مجموعة من العمليات التي يمارسها المشروع في تنفيذ العمليات التي يتم إقرارها أو التصريح بها في الخطوة السابقة ، تضمن هذه الخطوة كافة الإجراءات والمناسبة تنفيذ العمليات التي يقوم بها المشروع ويجب ربط كل خطوة أو إجراء بالمسؤول عنها ومحاسبته.
- التسجيل الدفتري للعمليات: التصريح بالعمليات وتنفيذها وفقاً للخطوات السابقة يتم تسجيل العمليات التي تمت ونفذت دفترياً لخطوة ثالثة تسجيل العمليات يتم من خلال الآثار المترتبة على هذه العمليات على أصول المشروع في الدفاتر والسجلات الخاصة والمعدة لكل مجموعة متجانسة من العمليات ولابد من التوجه السليم للعمليات المالية.
- المحاسبة عن نتائج العمليات: تتمثل هذه الخطوة في تحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها المشروع خلال الفترة والمحاسبة عن هذه النتائج وأن الخطوات الأربعة التي تم بها إنجاز المشروع وتتمثل في التصريح بالعمليات. تنفيذ العمليات التي يمكن أن تتميز بالدقة كما يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات إذا توافرت الإجراءات والعناصر التالية:
  - مراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ هذه الخطوات وفقا لترتيبها السابق.
  - الربط بين الخطوات ببعضها البعض دون الفصل عن بعضها.
  - توافر متابعة داخلية سليمة ومستمرة يتم تنفيذه وتسجيله أول بأول.

ثالثا : رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية: يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسة لإدارة أي مشروع حيث يمكن أن تلعب دورها في هذا عن طريق(خالد امين عبدالله ، 2000، ص 229) :

- رقابة عناصر الإنتاج.
- متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالمشروع.
- تقييم نتائج العملية الإنتاجية ومدى تحقيق أهدافها باستخدام نظام الرقابة الداخلية والتدقيق بين تصرفاتها وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها (عبد الفتاح محمد الصحن ، 2004، ص 42) .
- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

هذا أن عملية الإلتزام بالسياسات الموضوعة ذات الإدارية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية يعني أنه يجب على المنشأة أن تقع إجراءات من شأنها أن تبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية. حيث أنه في بعض المنشأة الكبيرة الحجم يكون لديها إدارة خاصة بمتابعة الإلتزام بالقوانين والسياسات الموضوعة. ويستطيع الباحثون إضافة الأهداف التالية:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤليات.
- الحكم على أداء العمل في جميع إدارات المشروع وأقسامه.
- إمداد الإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أن الرقابة الداخلية تحقق للمنشأة جميع هذه الأهداف، أما بالنسبة للمراجع الحسابات الخارجي فإنه سيركز على هدفين هما دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليه وحماية الأصل للمشروع والسجلات ويرجع ذلك لطبيعة عمل المراجع الخارجي والذي يتمثل في إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى سلامة إعداد القوائم المالية مع مصداقيتها في التعبير عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين (غسان فلاح المطارنة ، 2006، ص 30) .

ب- أهمية الرقابة الداخلية:

يرجع السبب في وضع نظام للرقابة في المنظمات الى مساعدتها على تحقيق أهدافها. ويحتوي النظام على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على ان الأهداف التي تراها أساسية للمنظمة سوف يتم تحقيقها (أرينز ولوبك، 2005،ص 378) ، ويشير تقرير لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الى ان تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية يرجع الى العوامل الأتية :

- تزايد نطاق المنظمات وحجمها، مما أدى تعقد وتشعب هياكلها التنظيمية. ولكي يمكن مراقبة العمليات بفاعلية، ينبغي ان تعتمد الإدارة على العديد من التقارير والتحليلات التي تتوافر فيها درجة عالية من الثقة.
- تتحمل الإدارة المسؤولية الأولى للمحافظة على موجودات المنظمة ومنع الأخطاء واكتشاف الاختلاسات. ومن ثم فإن الاحتفاظ بنظام كفوء للرقابة الداخلية، امر لا يمكن الاستغناء عنه وتعتمد عليه الإدارة في للوفاء بهذه المسؤولية.
- من الناحية العملية يتعذر على المدقق الخارجي ان يقوم بتدقيق تفصيلي لمعظم المنظمات في حدود اتعاب اقتصادية معقولة، والاعتماد على التدقيق الاختباري، بدلاً من التدقيق الشامل، ومن ثم كان من الضروري منذ البداية عند معالجة العمليات وجود الضوابط السليمة التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية (عبد ربه، 2009، ص 15-16).

المبحث الثالث

المخاطر المصرفية

- ماهية المخاطر المصرفية .
- انواع المخاطر المصرفية .
- طرق قياس المخاطر .
- دور الرقابة في معالجة المخاطر المصرفية .

المبحث الثالث

المخاطر المصرفية

- **ماهية المخاطر المصرفية .**

إن كل مؤسسة إقتصادية اليوم مهما كانت قوتها تعمل في بيئة تتضمن نسبة محددة من المخاطر تعتمد على نوع النشاط الإقتصادي وقوة وكفاءة منظومات المؤسسة الإقتصادية وفاعلية إدارتها . وبذلك فإن المخاطر قائمة ومستمرة مادام النشاط الإقتصادي قائماً، ولا توجد مؤسسة إقتصادية في معزل عن ذلك لاسيما في البيئة المعولمة، فعن طريق سعي المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق اهدافها لابد من تحملها عنصر المخاطر الذي يعود عليها بالاثر الايجابي او السلبي المحتمل وقوعه والمتمثل بحدوث الخسائر التي تهدد استمرارية عمل اي منشأه في اي قطاع اقتصادي سواء كانت هذه الخسائر مباشرة في نتائج أعماله ، او غير مباشرة عن طريق وجود قيود تحد من القدرة على تحقيق الأهداف كما مخطط لها (عبد الحي ، 2014،ص13).

وللمخاطر تعريفات عديدة ومنها :

المخاطر: ويقصد بها احتمال وقوع حدث غير مرغوب به ، او وجود شيء من الانحراف عما مخطط له ومن ثم عدم حصول النتائج المرغوب في تحقيقها كما متوقع(p13 ، 2009، Apostolik).

وعرفت المخاطر على انها احتمال الحصول على عائد حقيقي يختلف عن العائد المتوقع (ان يكون هناك اختلاف بين العائد الحقيقي والعائد المتوقع)، أي أن المخاطر هي التذبذب في العائد فكلما كان التذبذب كبيراً كانت المخاطر مرتفعة وكلما كان التذبذب قليلاً كانت المخاطر منخفضة(الخصاونة ، 2010 ، ص 156).

وعرفت على انها عدم التأكد في انتظام العوائد ، والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار(المومني ، 2002، ص 36).

ومن التعريفات السابقة يمكن ان يتوصل الباحث الى ان المخاطر هي احتمال وقوع حدث يؤثر على المنشأة مع الأخذ في الاعتبار مواجهة الآثار المترتبة على حدوثه.

ومن هنا يبدأ تعريف المخاطر المصرفية على أنها حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة ، أو هي احتمال توقع خطأ ما ، وتوصف المخاطر عادة بأنها مرتفعة اذا كان احتمالية عدم حدوث المتغير المتوقع مرتفعاً ، وبأنها منخفضة اذا كان احتمال عدم حدوث المتغير المتوقع منخفضاً (سنان رمزي يعقوب ، 2012، ص 52) .

وتعرف المخاطر المصرفية بأنها تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية اذ ان كل المؤسسات والمصارف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على غير المؤكدة (الشمري ، 2008، ص 183) .

ومن التعريفات السابقة يمكن للباحث ان يعرف ت المخاطر المصرفية بأنها الموقف الذي تكون فيه الموارد في حالة عدم تأكد وعدم القدرة على التوقع بالمحصلة النهائية للاعمال المالية واحتمالية تعرض المصرف الى خسائر (مباشرة او غير مباشرة) نتيجة لانحراف النتائج الفعلية عن المتوقعة.

• انواع المخاطر المصرفية .

تعددت أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف سواء بالنسبة الى عملياتها أو موجوداتها ، وان هذه المخاطر تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر في قدرتها على تحقيق الاهداف ، وأهم ما يميز المخاطر المصرفية التداخل الموجود بينها، ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على مجموعتين كما يأتي (عثمان محمد ، 2013، ص 217) :

اولا / المخاطر المصرفية التقليدية :

تتلخص أهم المخاطر المصرفية التقليدية في الانواع الاتية :

1- **المخاطر المالية** : وتتمثل بالمخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف ، وهذا النوع من المخاطر يتطلب اشراف ورقابة مستمرين من طرف ادارة المصرف وذلك وفقاً لحركة الاسعار، السوق، العملات، التغيرات المتوقعة في الاوضاع

الاقتصادية فضلاً عن العلاقة بالاطراف الاخرى ، وتشمل (مطر محمد ، 2005، ص 182) :

- المخاطر الائتمانية credit risk: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف ، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل على وفق قدرة المصرف على أستعادة الفائدة أو أصل المبلغ المقرض أو كليهما ولذلك يمكن القول أيضاً إن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد كامل القروض في مواعيدها المحددة مما ينتج عنه خسارة مالية . وان قدرة العميل على إعادة رد الائتمان تختلف على وفق التغيرات التي تطرأ على صافي ثروة العميل،ولهذا السبب فأن عموم المصارف تقوم بتحليل الائتمان لكل عميل على حده لتقييم قدرته على رد الائتمان ، ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى (الزبيدي ، 2010، ص 173-174) :
  - مخاطر اقراضية مباشرة : وهي المخاطر المتعلقة بعدم سداد اقساط مبلغ القرض في مواعيد استحقاق .
  - مخاطر اقراضية محتملة : وهي المخاطر التي ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات التي يمكن ان تتحول الى مخاطر اقراضية مباشرة .
  - مخاطر المصدر : وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي الى خسارة .
  - مخاطر ما قبل التسويات : وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة احد الشركاء على تسديد التزاماته .
  - مخاطر التسويات : وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن احد الشركاء وقبل التأكد من انه نفذ التعهد المطلوب منه .
  - مخاطر التحصيل : وهي التي تنشأ نتيجة اجراء التحويل وذلك على وفق طلب احد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع .
- مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على استيعاب الانخفاض في المطلوبات أو تمويل الزيادات في الموجودات اي داخل ميزانية المصرف، عندها يكون لدى المصرف سيولة غير كافية ،اي لا يمكنه الحصول على أموال كافية ، إما عن طريق زيادة الالتزامات أو عن طريق تحويل بعض الموجودات الى اصول سائلة

على الفور ، بتكلفة معقولة ، مما يؤثر في الربحية ، ويمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى مخاطر تمويل السيولة ومخاطر سيولة السوق (Yi-Kai Chen ،2018، p3).

- مخاطر أسعار الفائدة : يقصد بها عدم التأكد أو التقلب في الاسعار المستقبلية للفائدة ، فأذا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفع بعد ذلك في السوق عموماً ومن ثم ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطر القرض المتفق عليه ، فذلك يعني ان المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق (بلغزوز ، 2013، ص 184).
- مخاطر السوق : تمثل الانحراف السلبي المحتمل للقيمة السوقية لمحفظة التداول في اثناء مدة تصفية المعاملات ، وانها المخاطر التي تسبب خسائر للمصرف نتيجة التغيرات الحاصلة في اسعار السوق وتقلبات اسعار الفائدة ، وتعرف ايضاً بالتغيير الحاصل في قيمة الموجودات بسبب تقلبات عوامل اقتصادية مثل اسعار الفائدة واسعار السلع واسعار الاوراق المالية الربيعي ، 2011، ص 161) .
- مخاطر أسعار الصرف : ويقصد بها المخاطر الناتجة من التذبذب في سعر العملة واثره على التغيير في اسعار السلع والخدمات الذي يؤثر بدوره على الايرادات والتكاليف الخاصة بالمصرف ، و يرتبط هذا الخطر بالتغيرات الحاصلة في أرصدة المصارف من العملات الأجنبية من جهة، و على التغيرات في قيمة العملات التي يقدم بها القروض من جهة اخرى، و هذا يؤثر بشكل سلبي على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول أجالها(الجنابي ، 2014، 156).

كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات النقدية التي تتبناها السلطات النقدية التي من شأنها أن تؤثر على القيم الحقيقية للقروض المقدمة كتخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للمصرف لأنه يؤدي إلى فقدان قيم حقيقية بسبب انخفاض قيمة الوحدة النقدية .

- مخاطر التضخم : وهي المخاطر التي تشير الى الارتفاع العام في مستويات الاسعار في السوق ، وتعرف أيضاً بمخاطر القوة الشرائية ويعني ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام للاسهم فأذا كان عائد الاستثمار اقل من معدل التضخم فعني ذلك ان مال المستثمر سيفقد قوة الشراء مع مرور الزمن وعلى هذا لابد من التأكد ان متوسط عائد الاستثمار ينبغي ان يكون اعلى من معدل التضخم على اقل الاحوال (القيسي ، 2015، ص 113) .

- مخاطر السمعة : تعد مخاطر السمعة من المخاطر الكبيرة التي تؤثر في موثوقية ومصداقية المصارف التجارية. وتكمن أهمية إدارة مخاطر السمعة وجودة تقييمها في أن احتمال انخفاض أو فقدان سمعة المصرف يؤثر على النتائج المالية ودرجة ثقة العملاء والشركاء وأصحاب المصلحة .

2- **المخاطر التشغيلية** : وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لخسائر غير متوقعة بسبب اخفاق في العمليات الداخلية او الاشخاص او الانظمة او قد تنجم عن ظروف خارجية ،اهم المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف وهي كالاتي (مريم سلام ، 2018، ص 196) :

- الاختلاس: يقصد بيها الخسائر التي يتعرض لها المصرف نتيجة حالات الاختلاس من الاموال المودعة في المصارف او الشيكات السياحية من فروع المصرف واجهزة الصراف الآلي .
- السطو والسرقة : ان زيادة استخدام معايير السلامة الامنية لدى المصارف يؤدي الى تخفيض مخاطر السرقة والسطو، والتي تعتبر غير منتشرة الى حد كبير في الدول العربية بعكس للدول الغربية .
- التنظيم :وهي مخاطر التغيير في القوانين او اللوائع مما يؤثر بشكل كبير على اعمال المصرف .
- الخطأ البشري : ويحدث نتيجة خطأ الموظفين العاملين في المصارف مثل الخطأ الذي يحدث في حالة كتابة الراتب بصورة خاطئة .

ثانياً / المخاطر المصرفية الحديثة :

ان التطورات الحديثة والابتكارات السريعة في مجال المعلوماتية الحاسب الآلي والاتصالات في السنوات الاخيرة ادى الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ومن أهم هذه المخاطر هي (عيسى ، 2009، ص 224-226) :

1- **الافصاح غير السليم عن المعلومات** : تنشأ معلومات المصرف بواسطة الحاسب الآلي او ترتبط به عن طريق مباشر ، اذ يتم نقلها كمستندات عبر المصرف او بين المصرف ومراسليه وعملائه لقنوات الاتصالات العامة مثل خطوط الهاتف ، وبالرغم من ان الوصول المباشر لعملاء المصرف للبيانات الخاصة بهم بواسطة الحاسب الآلي يحسن من جودة الخدمة المصرفية المقدمة لعملاء المصرف ومن ثم يحسن من سمعة

المصرف ، إلا انه يشتمل على مخاطر الخطأ والاستخدام غير الصحيح لمعلومات المصرف ، ولسرية هذه المعلومات أو البيانات فان وقوعها في أيدي غير أمينة يفسد العلاقة بين العملاء والمصرف ، وهنا تكمن مخاطر الافصاح غير المصرح به للمعلومات السرية المصرفية ، لذا من الضروري حماية المصرف بوسائل الامن واجراءات الرقابة الكافية كما يجب تقييم مستوى الرقابة في مقابل درجة المخاطر وتأثيرها في المصرف .

2- **المخاطر القانونية:** وتنشأ هذه المخاطر من عدم التزام المصرف بالقوانين او مخالفته لها مع الاطراف الاخرى مما يترتب على المصرف خسائر مادية ومعنوية كبيرة، ويمكن تفادي هذه المخاطر وحسن ادارتها عن طريق الاستعانة بمستشار قانوني والذي يعمل على تطوير سياسات المصرف .

3- **تعطل العمل بسبب فشل الاجهزة والبرامج :** تتكون نظم الحاسب الآلي من عدد كبير من الاجهزة والبرامج ، إذ إن فشل اي واحد منها قد يؤدي إلى تعطل النظام ، فعند تعرض نظم الحاسب الآلي الى عطل فان تأثيراته تكون مباشرة وفورية في الوقت الحقيقي للخدمات المصرفية المقدمة الى العملاء، بحيث تتراكم الاعمال المتأخرة لاسيما اذ كان العطل الحاصل يستغرق ساعات طويلة او اياماً للمعالجة ، بحيث يكون له تأثيراً كبيراً في حالة تحويل الأموال الكترونياً ونظم الحوالات في المصرف ، لذا فأن التكاليف المترتبة على الفشل الخطير للنظم يمكن ان تفوق بكثير تكاليف استبدال الاجهزة المعطلة او البيانات والبرامج المدمرة (عيسى ، 2009، ص 226) .

4- **المخاطر الدولية :** وهي المخاطر التي تتعرض لها المصارف ذات الطبيعة الدولية في عملها ويمكن تعريف هذه المخاطر بأنها احتمال حدوث خسائر مالية نتيجة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي للبلد الذي يوجد فيه فرع المصرف أو نتيجة لاسباب سياسية او ضريبية فضلا عن مخاطر التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية (عيسى ، 2009، ص 227) .

- **طرق قياس المخاطر المصرفية .**

يلخص الباحث في الجدول (1) الى اهم طرق قياس المخاطر المصرفية و يوضح مزاياها وعيوبها كالآتي (Banks& Dunn,2003):

نوع المقياس	طريقة المقياس	مزاياها	عيوبها
المقاييس الرياضية (الكمية)	الاحصائية	1- فعالة في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الزمن . 2- ممكنة التطبيق على انواع مختلفة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق .	1- تعتمد على الافتراضات حول سلوك اسعار الاصول والتوزيعات التي قد لا تكون دائما دقيقة.
	التحليلية	1- سهلة الوضع والتطبيق	2- لا يمكن تطبيقها في حساب كل التعرضات للمخاطر . 3- غير ممكنة الاستخدام لتقدير التعرض المستقبلي للمخاطر.
	السيناريوهات	1- تتيح معلومات عن خطر لمجموعة من التدفقات الخارجة. 2- عملية وممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية . 3- لا تترك اية افتراضات بخصوص الاحتمالات. 4- تترجم بشكل مفهوم (ارباح وخسائر مثلا). 5- عملية على مجموعة من المخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة .	1- صعبة التطبيق.
	القيمة المعرضة للخطر	1- يتيح ويسمح تجميع المخاطر عبر المحافظ.	1- تعتمد على الافتراضات بخصوص التقلب ،الارتباطات ومجالات الثقة وافق التسييل. 2- تفشل في التعرف على ما يمكن ان يحدث في الحالات القصوى. 3- صعبة التطبيق والتنفيذ. 4- قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يتم تقييمها وتسويتها بحسب السوق.
	الخسارة القصوى	1- يوفر منهجية تجميع عبر المحافظ ودرجات المخاطر	1- متحفظة جدا لانها تتجاهل الارتباطات ومجالات اللغة . 2- قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يمكن تقييمها وتسويتها بحسب السوق.
الطرق النوعية (الذاتية)		يمكن ان تستخدم عندما لا يوجد مداخل (مقاربات) كمية مناسبة ، او لتجاوز النتائج الكمية التي حصلنا عليها باستخدام الاساليب الكمية مثلا او لرفضها .	بحتة في استخدام الاحكام (الذاتية) مما يعرضها للكثير من النقد .

• دور الرقابة في معالجة المخاطر المصرفية .

من الضروري قيام المصرف بوضع السياسات والإجراءات الخاصة لمراقبة وتسيير المخاطر المصرفية والتخفيف من الآثار التي تترتب على حدوثها، كما عليه أن يقوم بتقدير مدى الحاجة إلى وجود حدود بديلة للمخاطر والعمل على مراقبة وتعديل هذه الحدود وذلك بالاعتاد على استراتيجيات مناسبة في ضوء قدرته واستعداده لمواجهة هذه المخاطر، ومن ذلك يجب على الإدارة القيام باتخاذ إجراءات عملية تساعد في توفير إطار فعال في تسيير ومراقبة المخاطر.

1- إجراءات مراقبة المخاطر المصرفية .

تتمثل إجراءات مراقبة المخاطر في المصارف فيما يلي (احمد محمد ، 2012، ص 39-40):

أ) **السياسات والإجراءات الأمنية** : حيث أن النظم الأمنية تعتبر مزيجا للعديد من تطبيقات ونظم الرقابة الداخلية والتي تستخدم لحماية وسلامة ومصداقية وسرية البيانات والعمليات التشغيلية، وتعتمد هذه الأنظمة على وضع وتطبيق سياسات أمنية مناسبة لعمليات البنك ووضع آلية سليمة للاتصال بين البنك والأطراف الخارجية وتساعد في الحد من المخاطر التشغيلية الناتجة عن الاعتداءات الخارجية والداخلية على الأنظمة البنكية، وتتكون الإجراءات الأمنية من مجموعة من الآليات والبرامج التي تشترك جميعها في بناء نظام امن، وتقوم البنوك بوضع الإجراءات الأمنية اللازمة لمنع أو تخفيف الاعتداءات الخارجية أو الداخلية وسوء استخدام الأنشطة البنكية، ومن هذه الإجراءات (التشفير، انتقاء الموظفين، رقابة الفيروسات، الحوائط العازلة).

- التشفير: هو استخدام نظام محاسبي يعتمد على كلمة سر يتم خلالها تحويل البيانات الواضحة الى رموز لمنع اطلاع الجهات غير المصرح لها على هذه البيانات.
- انتقاء الموظفين: ويتم ذلك عن طريق عمل اختبارات سلوكية للموظفين الجدد والموظفين المؤقتين والاستشاريين والرقابة الداخلية عليهم، حيث أن البنك معرض لتهديدات داخلية وليس فقط تهديدات خارجية.
- الحوائط العازلة: هي مجموعة من البرامج والمكونات المادية للحاسب الآلي تعمل على الحد من دخول الاعتداءات الخارجية للنظم الداخلية المتصلة بشبكات مفتوحة مثل: الأنترنت.

- رقابة الفيروسات: من خلال وضع برامج خاصة تساعد على اكتشاف وإزالة الفيروسات التي قد يتعرض لها الحاسب الآلي والتي تؤثر في العمل البنكي.

ب) **التدريب والتطوير** : يمكن للإدارة العليا مراقبة وإدارة المسائل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية عن طريق توعية الموظفين الرئيسيين ووضع إجراءات واضحة، و مكتوبة حول كيفية التعامل مع هذه المخاطر والعمل على تنمية المهارات لدى الموظفين عن طريق الدورات التدريبية التي تساعد في الحد من المخاطر التشغيلية الناجمة عن عدم الخبرة الكافية للموظفين أو إدارة البنك، وعلى الموظفين التقنيون إخطار الإدارة العليا عن آلية تشغيل الأنظمة وهذا بدوره سوف يؤدي إلى خفض مخاطر التشغيل الخاصة بالتصميمات السيئة للأنظمة.

ت) **التقييم والتحديث:** حيث تساعد عملية تقييم لخدمات قبل تقديمها بشكل واسع في الحد من المخاطر التشغيلية، و ذلك عن طرق عمل صلاحية الأجهزة والبرامج ووظائف النظام، ويمكن خفض المخاطر التشغيلية عن طريق استخدام استراتيجيات للتأكد من إمكانيات المكونات الخاصة بالحاسب والبرامج المشغلة.

ث) **الإفصاح وتوعية الزبائن** : تساعد عملية الإفصاح وتوعية الزبائن في الحد من المخاطر التشغيلية، فتوعية زبائن البنك على ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بحماية الزبون، وبقواعد الخصوصية يؤدي إلى خفض درجة المخاطر، والإفصاح وشرح طبيعة العلاقة البنك والأطراف الأخرى يؤدي إلى خفض المخاطر القانونية.

ج) الخطط الطارئة : يجب على البنك القيام بوضع خطط طوارئ تشمل على إجراءات يتم اتخاذها في حالته حدوث خلل ما، مما تساعد هذه الخطط في من العمليات الداخلية، وتقوم تلك الخطط بتحديد كيفية استعادة البيانات ويجب اختبار النظم البديلة بصورة دورية للتأكد من كفاءتها، وعلى البنك أن يضع خطط عمل بديلة أيضا، لكي يضمن قدرته على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالة وجود أعطال كتعطل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية لموجوداته (احمد محمد ، 2012، ص 40).

2- الرقابة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية :

ان التسيير السليم لمخاطر المصرفية يتطلب وجود نظام رقابة فعال يتيح للمصارف إمكانية اكتشاف وتصحيح الضعف في السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بتسيير المخاطر ، ونظرا لكبر حجم القيود التي تتم يوميا في دفاتر البنك يؤدي ذلك الى وقوع أخطاء أثناء إثبات العمليات المحاسبية، مما يزيد من أهمية وجود نظام رقابة داخلية مصمم بطريقة سليمة يضمن اكتشاف الأخطاء وتصحيحها (اميرة تاج الدين ، 2016، 66).

- **أهم الأخطاء والتلاعبات المحاسبية / هناك نوعين أساسيين من الأخطاء:**

- الأخطاء الغير متعمدة: تتمثل في الأخطاء التي ارتكبت عن غير قصد ودون سابق إصرار وبحسن نية مثل أخطاء الحذف أو السهو كعدم إثبات عملية بأكملها أو إحدى طرفيها عند التسجيل الأولي لها في اليومية المساعدة، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو إحداها إلى حساباتها الخاصة، لكن هذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقا من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- الأخطاء المعتمدة: هي الأخطاء التي ارتكبت بسابق إصرار بحيث تكون هناك نية الغش أو على الأقل تقدير إخفاء الحقيقة وأيضا تعرف على أنها كافة التصرفات التي تقدم على أساس التدليس وخيانة الأمانة، وما تمليه الأمانة كالتلاعبات في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات والسجلات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف تحقيق غرض معين غير مشروع، وهناك أمثلة عديدة للأخطاء العمومية من بينها(اميرة تاج الدين ، 2016، 66):

1- عدم إثبات النقدية أو الشيكات المستلمة من العملاء؛ مستندات الصرف لتغطية الاختلاسات.

2- لم استلام دفعات من العملاء وعدم تقييدها.

- **مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه** : أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة من خلال معايير الرقابة والمراجعة، التي أصدرتها مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه، ويمكن بلورة إطار مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش من خلال ما يلي(اميرة تاج الدين ، 2016، 67) :

- يجب أن يقدر المراجع مستوى الخطر الناشئ من وجود تلاعبات ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لأنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة

وتصميم برنامج الفحص؛ في مجال تحديد مسؤوليات المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل برنامج المراجعة الشامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها.

أما الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش هي كالتالي:

- إبلاغ إدارة البنك بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة.
- إبلاغ السلطات الإشرافية العليا.
- إبلاغ مستخدمي القوائم المالية إذ تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، فعليه أن يبدى رأيا متحفظا أو رأي سلبي.

- **أهمية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء** : يلعب نظام الرقابة الداخلية دور وأهمية كبيرة في اكتشاف الأخطاء، وذلك أنه من أهم الأسباب التي يرى من خلالها المديرين أن المراجعين الداخليين أقدر على اكتشاف أوجه التلاعب هي اقتناعهم بأنهم أقدر على التعامل مع أوجه التلاعب من غيرهم، كما يكون لديهم نطاق كاف وقدرة على اكتشاف التلاعب، هم أكثر معرفة بالعمليات ونظام الرقابة الداخلية من المراجعين الخارجيين(اميرة تاج الدين ، 2016، 67) .

المبحث الرابع

(الاطار العلمي لعرض النتائج وتحليلها)

- نموذج الاستبيان .
- نتائج الاستبيان .
- تحليل الاستبيان .
- استنتاجات البحث .
- توصيات البحث .
- المقترحات .

المبحث الرابع

قمنا بعمل استبيان لغرض الدراسة يتكون من محورين ولكل محور يتكون من 8 بنود او فقرات ، قمنا بتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة ببعض موظفين احد فروع مصرف الرشيد في محافظة بابل وحصلنا على ردود من قبل (25) فردا.

- **نموذج الاستبيان**

حيث يتكون من محورين وكانت محاور الاستبيان بالشكل الاتي:

المحور الاول: اسئلة تتعلق بجانب الرقابة الداخلية.

الرقم	السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة المصرف جزء من مخاطر التشغيل الناتجة عن سوء الإدارة					
2	يتم تحديد سقف للائتمان ضمن دراسات المدقق الداخلي لحماية المصرف من المخاطر التشغيلية					
3	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف					
4	يعد عقد المدقق الداخلي للمقابلات والاستقصاءات وسيلة أفضل من السجلات والمستندات لعملاء المصرف لتحديد المخاطر التشغيلية					
5	يعتمد المدقق الداخلي على معلومات من داخل المصرف في تحديد حجم مخاطر التشغيل					
6	يتمكن المدقق الداخلي من إجراء المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار اقلها خطورة					
7	امتلاك ملاك الرقابة الداخلية لتأهيل علمي مناسب وخبرة ومهارة مكتسبة يساهم في احاطته الشاملة بالمخاطر المحيطة بالأنشطة الخاصة بالوحدة ويزيد من مقدرته على تطوير الاداء وتحقيق الاهداف الاساسية للوحدة الاقتصادية.					
8	تحليل المخاطر وتحديد مسبباتها يُعد من الاهداف الحديثة نسبياً لنظام الرقابة الداخلية الجيد والفاعل.					

المحور الثاني: اسئلة تتعلق بجانب المخاطر المصرفية.

الرقم	السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يقوم المصرف بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية					
2	يقوم المصرف بتصنيف وتبويب الخروقات المالية لتحديد المخاطر من حيث كونها داخلية أو خارجية					
3	يتم حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.					
4	التطوير المستمر لنظم المعلومات المصرفية يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب					
5	توجد خروقات وعدم ايفاء بالالتزامات من قبل العملاء					
6	يطلب المصرف ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية					
7	يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التامين لتقاسم المخاطر التشغيلية					
8	هناك تأثيرات سلبية على السيولة ناتجة عن الخروقات المالية					

- **نتائج الاستبيان**

وبعد ان تم توزيع الاستبيان على موظفي احد المصارف كانت استجابات الافراد كما يلي:

المحور الاول/

الرقم	السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة المصرف جزء من مخاطر التشغيل الناتجة عن سوء الإدارة	5	17	2	1	0
2	يتم تحديد سقف للائتمان ضمن دراسات المدقق الداخلي لحماية المصرف من المخاطر التشغيلية	2	13	8	1	1
3	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف	5	9	6	5	0
4	يعد عقد المدقق الداخلي للمقابلات والاستقصاءات وسيلة أفضل من السجلات والمستندات لعملاء المصرف لتحديد المخاطر التشغيلية	4	10	8	3	0
5	يعتمد المدقق الداخلي على معلومات من داخل المصرف في تحديد حجم مخاطر التشغيل	2	13	6	4	0
6	يتمكن المدقق الداخلي من إجراء المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار اقلها خطورة	4	16	4	1	0
7	امتلاك ملاك الرقابة الداخلية لتأهيل علمي مناسب وخبرة ومهارة مكتسبة يساهم في احاطته الشاملة بالمخاطر المحيطة بالأنشطة الخاصة بالوحدة ويزيد من مقدرته على تطوير الاداء وتحقيق الاهداف الاساسية للوحدة الاقتصادية.	9	11	4	1	0
8	تحليل المخاطر وتحديد مسبباتها يُعد من الاهداف الحديثة نسبياً لنظام الرقابة الداخلية الجيد والفاعل.	15	7	3	0	0

المحور الثاني/

الرقم	السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يقوم المصرف بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية	4	14	5	2	0
2	يقوم المصرف بتصنيف وتبويب الخروقات المالية لتحديد المخاطر من حيث كونها داخلية أو خارجية	6	15	4	0	0
3	يتم حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	10	8	6	1	0
4	التطوير المستمر لنظم المعلومات المصرفية يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب	9	12	3	1	0
5	توجد خروقات وعدم ايفاء بالالتزامات من قبل العملاء	6	9	8	2	0
6	يطلب المصرف ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية	8	11	4	2	0
7	يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التامين لتقاسم المخاطر التشغيلية	14	8	2	1	0
8	هناك تأثيرات سلبية على السيولة ناتجة عن الخروقات المالية	4	14	4	3	0

- **تحليل الاستبيان**

1- التحليل الكمي

الجدول الاتي يتضمن الوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الاجابة ومستواها وهميتها من حيث الترتيب وذلك باستعمال البرنامج الاحصائي APSS.

المحور الاول:

رقم السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	حجم العينة	متوسط حسابي	إنحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	5	17	2	1	0	25	4.04	0.66	80.8	اوافق	3
2	2	13	8	1	1	25	3.56	0.85	71.2	اوافق	6
3	5	9	6	5	0	25	3.56	1.02	71.2	اوافق	7
4	4	10	8	3	0	25	3.6	0.89	72	اوافق	5
5	2	13	6	4	0	25	3.52	0.85	70.4	اوافق	8
6	4	16	4	1	0	25	3.92	0.69	78.4	اوافق	4
7	9	11	4	1	0	25	4.12	0.82	82.4	اوافق	2
8	15	7	3	0	0	25	4.48	0.7	89.6	اوافق بشدة	1

المحور الثاني:

رقم السؤال	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	حجم العينة	متوسط حسابي	إنحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	4	14	5	2	0	25	3.8	0.8	76	اوافق	6
2	6	15	4	0	0	25	4.08	0.63	81.6	اوافق	3
3	10	8	6	1	0	25	4.08	0.89	81.6	اوافق	4
4	9	12	3	1	0	25	4.16	0.78	83.2	اوافق	2
5	6	9	8	2	0	25	3.76	0.91	75.2	اوافق	8
6	8	11	4	2	0	25	4	0.89	80	اوافق	5
7	14	8	2	1	0	25	4.4	0.8	88	اوافق بشدة	1
8	4	14	4	3	0	25	3.76	0.86	75.2	اوافق	7

2- التحليل الكيفي

- **للمحور الاول:**

1- السؤال **رقم 8** والذي يمثل (تحليل المخاطر وتحديد مسبباتها يُعد من الاهداف الحديثة نسبياً لنظام الرقابة الداخلية الجيد والفاعل) نرى بان **نسبة 89.6** %من عينه الدراسة قد اجابو بانهم **موافقين بشدة** حول انهم يرون ان تحليل المخاطر وتحديد مسبباتها يعد من الاهداف الحديثة نسبيا لنظام الرقابة الداخلي الجيد والفعال .

2- السؤال **رقم 7** والذي يمثل (امتلاك ملاك الرقابة الداخلية لتأهيل علمي مناسب وخبرة ومهارة مكتسبة يساهم في احاطته الشاملة بالمخاطر المحيطة بالأنشطة الخاصة بالوحدة ويزيد من مقدرته على تطوير الاداء وتحقيق الاهداف الاساسية للوحدة الاقتصادية) نرى بان **نسبة 82.4** %من عينه الدراسة اجابو بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان امتلاك الملاك الرقابي الداخلي لتأهيل علمي مناسب وخبرة ومهارة مكتسبة في احاطته الشاملة بالمخاطر المحيطة بالانشطة الخاصة بالوحدة ويزيد من مقدرته على تطوير الاداء وتحقيق الاهداف الاساسية للوحدة الاقتصادية.

3- السؤال **رقم 1** والذي يمثل (يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة المصرف جزء من مخاطر التشغيل الناتجة عن سوء الإدارة) نرى بان **نسبة 80.8** %من عينه الدراسة قد اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان المدقق الداخلي يستطيع تقديم توصيات للإدارة بضرورة تحملها جزء من مخاطر التشغيل الناتجة عن سوء الادارة.

4- السؤال **رقم 6** والذي يمثل (يتمكن المدقق الداخلي من إجراء المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار اقلها خطورة) نرى بان نسبة **78.4 %**من عينه الدراسة قد اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون بان

المدقق الداخلي يتمكن من اجراء المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من البدائل التعامل مع الخطورة التشغيلية لاختيار اقلها خطورة .

5- السؤال **رقم 4** والذي يمثل (يعد عقد المدقق الداخلي للمقابلات والاستقصاءات وسيلة أفضل من السجلات والمستندات لعملاء المصرف لتحديد المخاطر التشغيلية) نرى بان نسبة **72 %**من عينة الدراسة قد اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان العقد المدقق الداخلي للمقابلات والاستقصاءات وسيلة افضل من السجلات والمستندات لعملاء المصرف لتحديد المخاطر التشغيلية.

6- السؤال **رقم 2** والذي يمثل (يتم تحديد سقف للائتمان ضمن دراسات المدقق الداخلي لحماية المصرف من المخاطر التشغيلية) نرى بان نسبة **71.2 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان يتم تحديد سقف الائتمان ضمن دراسات المدقق الداخلي لحماية المصرف من المخاطر التشغيلية .

7- السؤال **رقم 3** والذي يمثل (يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف) نرى بان نسبة **71.2 %**من عينة الدراجة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون بان المدقق الداخلي يقوم بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكنه من اصدار توصيات بتبني اجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.

8- السؤال **رقم 5** والذي يمثل (يعتمد المدقق الداخلي على معلومات من داخل المصرف في تحديد حجم مخاطر التشغيل) نرى بان نسبة **70.4 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان المدقق الداخلي يعتمد على معلومات من داخل المصرف في تحديد حجم مخاطر التشغيل.

- **للمحور الثاني:**

1- السؤال **رقم 7** والذي يمثل (يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التامين لتقاسم المخاطر التشغيلية) نرى بان **نسبة 88 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** بشدة حول انهم يرون ان المصرف يقوم بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التامين لتقسيم المخاطر التشغيلية .

2- السؤال **رقم 4** والذي يمثل (التطوير المستمر لنظم المعلومات المصرفية يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب) نرى بان نسبة **83.2 %**من عينه الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان التطور المستمر لنظام المعلومات المصرفية يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.

3- السؤال **رقم 2** والذي يمثل (يقوم المصرف بتصنيف وتبويب الخروقات المالية لتحديد المخاطر من حيث كونها داخلية أو خارجية) نرى بان نسبة **81.6 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان المصرف يقوم بتصنيف وتبويب الخروقات المالية لتحديد المخاطر من حيث كونها داخلية او خارجية.

4- السؤال **رقم 3** والذي يمثل (يتم حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل) نرى بان نسبة **81.6 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون انه يتم حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.

5- السؤال **رقم 6** والذي يمثل (يطلب المصرف ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية) نرى بان نسبة **80%** من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان المصرف يطلب ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية.

6- السؤال **رقم 1** والذي يمثل (يقوم المصرف بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية) نرى بان **نسبة 76 %**من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان المصرف يقوم بدراسات حول تحديد انواع المخاطر التشغيلية .

7- السؤال **رقم 8** والذي يمثل (هناك تأثيرات سلبية على السيولة ناتجة عن الخروقات المالية) نرى بان **نسبة 75.2%** من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون ان هناك تاثيرات سلبية على السيولة ناتجة عن الخروقات المالية .

8- السؤال **رقم 5** والذي يمثل (توجد خروقات وعدم ايفاء بالالتزامات من قبل العملاء) نرى بان **نسبة 75.2%** من عينة الدراسة اجابوا بانهم **موافقين** حول انهم يرون انه توجد خروقات وعدم ايفاء بالالتزامات من قبل العملاء.

- **استنتاجات البحث .**

1- يواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة نتيجة توسع أنشطته التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر المالية والمصرفية.

2- يتوقف نجاح ادارة المخاطر على وضع السيناريوهات المحتملة كافة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها وخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ واستخدام نظام الرقابة الداخلية للمخاطر قبل حدوثها.

3- إن الرقابة الداخلية تساعد ادارة المصرف على اظهار المركز المالي الحقيقي بكل شفافية ووضوح ، والذي بدوره يعكس مدى تنبؤ القطاع المصرفي العراقي في مواجهة الازمات المالية .

4- تتضمن الرقابة الداخلية في المصارف مؤشرات تساعد المصرف في اكتشاف نقاط الضعف والخلل في سير العملية المصرفية والتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها ، الامر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فاعليته.

- **توصيات البحث .**

1- من اجل جعل دراسة نظم الرقابة الداخلية للمصارف على نحو أفضل ، يفضل نشر المعلومات المتعلقة بالنشرات السنوية للمصارف بصورة تفصيلية اكثر مما هو متاح وذلك لغرض الوصول الى نتائج ادق والتقليل من الافتراضات التي تم وضعها في الجانب العملي .

2- تحفيز المصارف العراقية بصورة عامة والمصارف عينة الدراسة بصورة خاصة على تنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، والسيولة، والمخاطر التشغيلية عن طريق استخدام الاساليب الكمية الحديثة والمتطورة .

1- بما ان الانظمة المصرفية تواجه درجة عالية من المخاطر فيجب بذل المزيد من الجهد نحو تقوية نظام الرقابة الداخلية لتواجه التحديات والمخاطر المستقبلية التي قد تهدد استمرارية عمل المصرف.

2- على المصارف اتباع سياسات ائتمانية ضامنة استرداد قيمة القرض مع الفوائد من قبل عملاء المصرف .

3- يوصي الباحث المصارف العراقية بتطوير استراتيجية إدارة الرقابة الداخلية بما ينسجم مع إرشادات الممارسات السليمة لأدارة المخاطر وبما يتلائم مع حجم ودرجة الخدمات المصرفية أو العمليات التي تقدمها المصارف بالاعتماد على الحوكمة المصرفية.

4- على المصارف الاحتفاظ بنسبة من السيولة بحسب اجراءات لجنة بازل لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع او طلب الاقتراض وللحفاظ على المركز المالي للمصرف .

5- اجراء المزيد من الدراسات حول نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمخاطر المصرفية في القطاع المصرفي للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق انظمة الانذار الحديثة في المصارف .

المصادر .

- **القرآن الكريم .**
- **اولاً : المصادر العربية :**

1- أحمد محمد مصبح، إدارة المخاطر التشغيلية وفق مستجدات اتفاقية بازل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012 .

2- بلعزوز، بن علي ، واخرون ، ادارة المخاطر ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 .

3- ثامر محمد مهدي ، اثر استخدام الحاسب الالكتروني على انظمة الرقابة الداخلية ، بحث منشور ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد 4، 2010.

4- جمعة احمد حلمي ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، جامعة الزيتونة الاردنية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000.

5- الجميلي ، علي صالح ، اثر استخدام الحاسب في الرقابة ، جامعة تكريت ، صلاح الدين ، 2000. الحيالي ، قحطان عبدالله حسن ، اثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية في اختيار مراقب الحسابات لأدلة الاثبات ، بحث تطبيقي في شركة الصناعات الالكترونية ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2011.

6- الجنابي، هيل عجمي جميل ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ،عمان ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠١٤ .

7- الخصاونة، عهود عبد الحفيظ ، مبادئ الادارة المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠١٠.

8- الربيعي، حاكم محسن ، وراضي ،حمد عبدالحسين ، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،ط١ ،٢٠١١.

9- الزبيدي، حمزة محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ .

10- سنان رمزي يعقوب ، دور التحليل المالي في ادارة وتحديد المخاطر المصرفية ، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، جامعة الدول العربية،٢٠١٢ .

11- الشمري، صادق راشد ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية ، مطبعة الفرع للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008 .
12- عباس الشافعي ، دراسات في المراجعة ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة ، 1997.
13- عبد الحي، عبد الحميد ، استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، اطروحة دكتوارة مقدمة الى كلية الاقتصاد /جامعة حلب ، سوريا ، ٢٠١٤ .
14- عبد الفتاح صحن واخرون ، حلول في مبادئ المحاسبة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1989.
15- عبد الفتاح محمد الصحن ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية ، 2004.
16- عبد ربه ، رائد محمد، المراجعة الداخلية ، دار الجنادرية ، عمان ، الملكة الاردنية الهاشمية ، 2009.
17- عثمان عبد الرزاق ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية ، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، 1999.
18- عثمان، محمد داود ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠١٣ .
19- علي عماد محمد مزهر ، الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، بحث منشور، المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي ، 2020.
20- عيسى،مهند حنا نقولا ، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،ط1 ، ٢٠٠٩ .
21- غسان فلاح المطارنه ، تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
22- فيروز اوكسل ، دور الرقابة الداخلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، دراسة حالة بنك الفلاح والتنمية الريفية – وكالة عين البيضاء 325، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، 2014.
23- فيصل راهي كاظم ، تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية ، جامعة المصطفى العالمية .

24- القيسي، عماد محمد عبدالرحمن ، المقدمة في تقييم القرارات الاستثمارية ، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع ، ط1 ، ٢٠١٥.
25- لطفي ، امين ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005.
26- محمد سمير ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1996.
27- محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة واليات التطبيق ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2003.
28- محمد، مريم سلام ، اثر التوريق في المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية وامكانية تطبيقة في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، ٢٠١٨ .
29- المدلل، يوسف سعيد يوسف، دور ووظيفة التدقيق الداخلي فيضبط الاداء المالي والاداري ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2007.
30- مطر ، محمد ، وفايز تيم ، ادارة المخاطر الاستثمارية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ، الاردن ، 2005 .
31- المومني، غازي فلاح ، ادارة المحافظ الاستثمارية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٢.
32- يحيى حسين ، جمعة شهاب الدين ، اصول المراجعة ، دار الفاروق ، القاهرة ، 1997.
33- يوسف محمود ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق ، القاهرة ، 2009.

- ثانياً : المصادر الاجنبية :

1- Apostolik, Richard, Donohue, Christopher, and went, peter peter, foundation of banking Risk, copyright by john wiley & sons, INC ,all rights reserved, 2009.

2- Banks,E,practical risk management,an executive guide to avoiding suprises and losses , john wiley&sons ltd,2003.

3- Yi-Kai Chen, Bank Liquidity Risk and Performance, Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies,2018.